مقدمة

إن المهاجرين المصريين على حق فيما ينتابهم من شعور بالتهميش مع أنهم (عدديا ونوعيا) يمثلون قوة لا يستهان بها يمكن لو أحسن التعامل معها أن تكون دعما حقيقيا داخليا وخارجيا.

إنهم يتطلعون لممارسة كل حقوقهم السياسية بالمشاركة فى الانتخابات تصويتا وترشيحا وتعيينا عبر وسائل ممكنة تجعلهم يشعرون بأنهم بالفعل امتداد للداخل والانخراط اقتصاديا وعلميا وثقافيا فى عملية التنمية والإعمار فى مصر.

فالمواطن المصرى يسافر للخارج لكنه يظل متعلقا بالوطن، ومهما حقق من إنجازات فى البلاد التى سافر إليها، فإنه يظل مهموما ببلاده، صحيح أنه هاجر للخارج لكن قلبه يظل متعلقا بها متابعا لما يجرى على أرضها.

إننا نستطيع القول بعد دراسة متأنية: إن فتح باب الهجرة على مصراعيه كان مقصودا به تفريغ قوى المجتمع المتصاعدة لإضعاف عناصر الضغط والتغيير داخله، وليس لإتاحة فرص العمل للمواطنين بالخارج،ولا تحقيق المصالح لهم ولا لوطنهم.

ومن الملاحظ أن سياسة عدم تحقيق التواصل والتقارب بين قوى الخارج و الداخل كانت ولازالت قائمة،ففى الخارج عايش المهاجرون المصريون ثقافات مختلفة فى ظل فكر متطور ينتمى إلى الديمقراطية والعدالة وحقوق المواطنة، وآخر ما توصلت إليه علوم العصر وهو ما يمثل خطرا على أى نظام فى مصر.

لقد تقاعست أجهزة الدولة المصرية عن دورها في وضع الضوابط وحصر وتصنيف المسافرين للعمل بالخارج والدول التي يقصدونها، وأهملت - ولا زالت - تعويضات و مستحقات المواطنين بالخارج، وأغفلت عن قصد إصدار قانون الهيئة العامة لصندوق رعاية المصريين بالخارج، وصرفت نظرها عن إعادة العمل بوزارة الدولة لشئون الهجرة ورعاية المصريين بالخارج.

إن المطالبة بحقوق وتعويضات المصريين بالخارج دائما ما تحكمها رؤية للمسئولين غير موضوعية، فتارة تسمع رد فعلهم عن حساسية العلاقات بين مصر وتلك الدول، وأخرى عن جهود مؤسسة الرئاسة ومجلس الوزراء للوصول لحلول، بينما تقارير الإعلام تتحدث عن شيء مختلف يتعلق بفصيل أو نقابة تبذل جهودها لمساندة أعضائها والمطالبة بحقوقهم أو الإفراج عنهم دون غيرهم من المواطنين المصريين.

فحصول المصريين بالخارج على حقوقهم السياسية كاملة في وطنهم يعني لأي نظام تغيير نتائج خريطة الانتخابات والاستفتاءات وتوقعات أي حزب حاكم وأجهزة الأمن ومؤسسة الرئاسة وهو ما كان ولا زال يسبب إزعاجا وتوترا لكل النخب؛ لأن الحسابات والمعادلات الموضوعة سوف تتغير على الأرض.

ومن المشاهد الملفتة للنظر استمرار التعامل الأمني مع المدعوين المصريين بالخارج لحضور لقاء الرئيس و المسئولين، فيتم اختيارهم انتقائيا على أساس «من معهم، ومن معنا»، ثم متابعة ما يقال. والكتابة عمن حاول أو اجتهد في تقديم نقد أو فكرة حتى لو كانت في صالح مصر و المصريين.

إن التصريحات السلبية للوزراء غير السياسيين الذين لا يحترمون تعهدات سابقيهم لبعض ممثلى الجاليات المصرية بالخارج، تبعث على مظنة منهم أنهم الأفضل أو أنهم أكثر حرصا على المصلحة العامة، فيقومون بإلغاء تخصيص أراضٍ كانت معدة للاستصلاح وزراعتها بالمحاصيل الاستراتيجية وأولها القمح، وإقامة قرى للشباب، وصوامع للتخزين، ومراكز تدريب لسد حاجة السوق من المهن المطلوبة، وهو ما يترك آثارا سيئة فى نفوس جموع المصريين بالخارج.

وفى نفس الوقت يتم عرض أراضٍ سكنية عليهم فى أنحاء الجمهورية بأسعار مبالغ فيها ولا تمثل حقيقة الأسعار الرسمية وأكثر من أسعار السوق الموازية وكأنما الهدف هو استنزاف ما يملكه المصريون من عملات صعبة وليس إشراكهم فى التعمير أو توفير سكن مناسب لهم.

لقد أضحت الحاجة إلى قناة فضائية ومحطة إذاعية وموقع للإنترنت ملحة وضرورية، للعمل على مدار الساعة لتناسب توقيتات نصف الكرة الشمالى والجنوبى، ليقدم من خلالها كل ما يهمهم وكل ما يحتاجه وطنهم.

لقد حكم مصر أجانب منذ آلاف السنين، وفدوا إليها لكنهم أصبحوا مصريين، إما بحكم الإقامة المستمرة بها أو بالمولد فيها، فشربوا من نيلها وعاشوا على أرضها وانصهروا فى نسيجها.

لقد تجلت إرادة المصريين ممثلة فى النخبة عندما اختاروا عام ١٨٠٥م محمد على (ألبانى الأصل) واليا على مصر، وأجبروا الباب العالى على الرضوخ لمطالبهم، فأصبح وخلفاؤه من بعده مصريين بامتياز وأصبحت مصر دولة حديثة هو مؤسسها.

والآن وبعد مرور أكثر من مائتى عام نجد من يتحدثون عن المواطن المصرى من أبوين مصريين، أو غير متزوج من أجنبية، أو أنه لا يحمل جنسية أخرى كشرط للترشح لعضوية البرلمان أو رئاسة الجمهورية. إنهم لم يعرفوا كيف يدرسون تاريخ مصر العظيمة (هناك مشكلة لحالة واحدة من الجنسيات ولكن التعميم يعنى العجز وقلة الحيلة) ولا يتابعون تطور الفكر فى العالم حيث تقلدت شخصيات من أصول أجنبية أعلى المناصب (رئاسة الجمهورية) فى بلدان وفدت إليها أسرهم ولم يكونوا مواطنيها فمثلا ميشيل باشليه الفرنسية الأصل تنتخب رئيسة لشيلى، ونيكولا ساركوزى المجرى الأب ينتخب رئيسا لفرنسا، و كارلوس منعم السورى الأب والأم ينتخب رئيسا للأرجنتين، وباراك حسين أوباما ابن رجل كينى مسلم، تم انتخابه رئيسا لأكبر دولة فى عالمنا المعاصر، وبعد انتخاب هذه الشخصيات بهذه الكيفية بمثابة انتصار على التعصب والعنصرية وكافة أشكال التمييز بين الشعوب والأفراد.

ولا يخفى على أحد أن المسئولين فى مصر بحاجة لدراسة النموذج الفلبينى للاستفادة منه فى تعاقد مؤسسات الدولة المصرية ومواطنيها مع الشركات والجهات الحكومية فى الدول العربية والأجنبية باعتباره نموذج أكثر عدلا وإنصافا.

كما أن عليهم أن يستفيدوا من النموذج الهندى فى ممارسة المواطنين المصريين لحقوقهم السياسية بالخارج. فمواطنو الهند بالخارج يفوق عددهم تعداد جمهورية مصر العربية.

لكل ما تقدم عقدت العزم على طرح عدد من الموضوعات التى توضح التباعد الفكرى بين النخب الحاكمة فى مصر وجموع المصريين بالخارج،

لنكتشف فكر التطور الذى يحظى به العالم وفى وسطه المهاجرون المصريون، بينما نحن فى الوطن نعيش وسط هجمة شرسة من ثقافة الجمود والقبلية والعنصرية وكافة أشكال التمييز.

❑❑❑